62 مؤيدا مقابل 48 معارضا:

الكنيست تُقرّ قانون إعدام منفذي العمليات

• جمعية حقوق المواطن تقدم إلتماسا للمحكمة العليا لإبطال القانون: 'تشريع انتقامي، غير دستوري وينتهك قدسية الحياة'

تصوير: داني شم طوف ونوعام موسكوفيتش – مكتب الناطق بلسان الكنيست

صادقت الكنيست، مساء الإثنين الماضي، بشكل نهائي عبر القراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون الإعدام الذي يهدف إلى إنزال عقوبة الإعدام بفلسطينيين مدانين بتنفيذ عمليات أدت إلى مقتل إسرائيليين. أيد الاقتراح 62 عضو كنيست مقابل 48 معارضًا، فيما امتنع عضو كنيست واحد عن التصويت. وجاء في شرح اقتراح القانون: "ينص قانون العقوبات، لسنة 1977، على عقوبة السجن المؤبد لجريمة القتل. وتجربة الواقع تظهر أن هذه العقوبة لا تردع 'المخربين'، حيث يعتقد العديد منهم أن مدة سجنهم ستُختصر بشكل كبير في صفقات تشمل الإفراج عن الأسرى.

وقد عاد العديد منهم إلى أعمالهم واستمروا في النشاط الإرهابي بعد الإفراج عنهم. وبما أن عقوبة السجن لا تردع بما فيه الكفاية، يُقترح أن يكون حكم الإعدام هو جزاء 'المخربين' على جرائم القتل التي ارتكبوها. وستكون هذه العقوبة رادعة بما فيه الكفاية وبالتالي تمنع ارتكاب أعمال إرهابية إضافية". كما ورد في شرح مقترح القانون.

جمعية حقوق المواطن تقدم إلتماسًا للعليا لإبطال قانون عقوبة الإعدام: "القانون المتطرف، يُراد تطبيقه على الفلسطينيين فقط.. ينتهك قدسية الحياة"

من جانبها، أعلنت جمعية حقوق المواطن، انها قدمت التماسًا إلى المحكمة العليا ضد قانون عقوبة الإعدام الذي أُقرّ بالقراءتين الثانية والثالثة في الهيئة العامة للكنيست. وقد وُجّه الالتماس ضد الكنيست، رئيس الحكومة، وزير الأمن، قائد قوات الجيش في الضفة الغربية، المستشارة القضائية للحكومة، المدعي العسكري العام، ومصلحة السجون، مطالبا ابطال القانون "غير الدستوري الذي سُنّ بهدف خدمة نزعات الانتقام والعنصرية لدى مُعدّيه".

وأوضحت الجمعية في التماسها أن "عقوبة الإعدام غير دستورية من أساسها، نظرًا للمساس الجسيم وغير القابل للإصلاح بالحق في الحياة. كما أن القانون ليس الا تشريع انتقامي مصمم بهندسة قانونية تهدف إلى تطبيق العقوبة بشكل فئوي وانتقائي، حيث ان عقوبة الاعدام ستسري فقط على الفلسطينيين في المناطق المحتلة وعلى الفلسطينيين من مواطني وسكان الدولة، الذين تمت ادانتهم بجرائم وفقا لقانون منع الارهاب نتيجة لقيامهم بأعمال ادّت الى مقتل او اصابة مواطني او سكان دولة إسرائيل".

وزراء أوروبيون يعبرون عن قلقهم

وذكر بيان صدر عن وزارة الخارجية الألمانية مطلع الأسبوع، أن وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا حثوا المشرعين الإسرائيليين على التخلي عن مشروع قانون فرض عقوبة الإعدام. وأضاف البيان أن الوزراء عبروا عن "قلقهم البالغ" إزاء مشروع القانون. وجاء في البيان "نشعر بقلق بالغ إزاء الطابع التمييزي الفعلي لمشروع القانون. فإقرار هذا القانون من شأنه أن يهدد التزامات إسرائيل تجاه المبادئ الديمقراطية".

الوزير بن غفير يحتفل بالمصادقة على قانون الإعدام: "قريبا سنعدمهم واحدا واحدا"

إلى ذلك، ظهر وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير في فيديو نشره على صفحته في فيسبوك، وهو يحتفل بما وصفه بـ "الانتصار التاريخي"، بعد مصادقة الكنيست مساء الاثنين الماضي، بالأغلبية على مشروع قانون الإعدام. وظهر بن غفير وهو يسكب كؤوس الشمبانيا لزملائه ومناصريه في الكنيست، ويقول: "قريبا سنعدمهم واحدا واحدا".

بلدية كفر قاسم والجبهة الداخلية تنفذان مسحا شاملا لفحص مخلفات الصواريخ

قامت بلدية كفر قاسم وقيادة الجبهة الداخلية، بتنفيذ عملية مسح ميداني شاملة باستخدام طائرة "درون"، وذلك لفحص جميع مؤسسات المدينة والمرافق العامة، بهدف البحث عن شظايا أو بقايا صواريخ متشظية قد تكون لم تنفجر وتشكل خطراً على سلامة السكان. وأفادت البلدية انه شارك في هذه الحملة أيضاً متطوعو بلدية كفر قاسم، إلى جانب طواقم جمعية "أجيك"، حيث عمل الجميع بشكل منظم ومهني لضمان الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المناطق وفحصها بدقة، تحت إشراف ومرافقة الجبهة الداخلية.

وأكدت البلدية أن "هذه الخطوة تأتي ضمن جهودها المستمرة، وبالتعاون مع كافة الجهات الأمنية، للحفاظ على أمن وسلامة أهالي المدينة، وتقليل المخاطر الناتجة عن مخلفات الصواريخ".

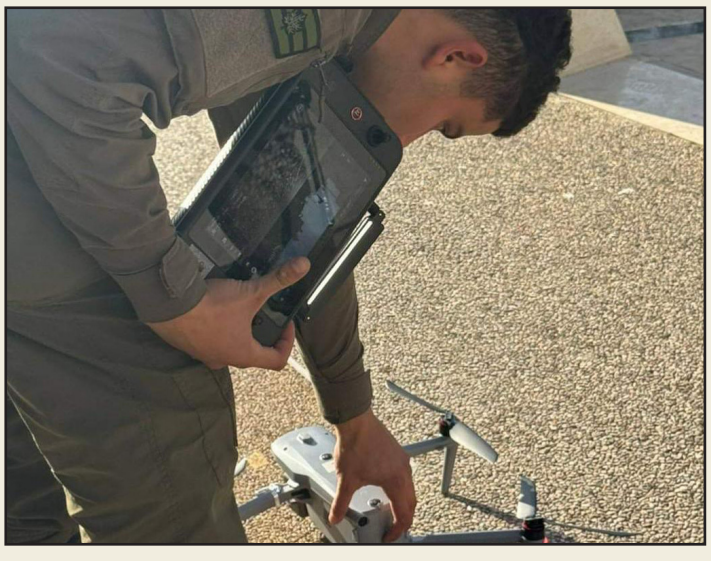

صورة عن صفحة بلدية كفر قاسم على فيسبوك

مقتل الشاب عدي عيّاط رميا بالنار في باقة الغربية - البلدية: "جريمة نكراء واعتداء صارخ على أمن مجتمعنا"

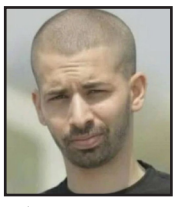

المرحوم عدي صبحي عيّاط

أصدرت بلدية باقة الغربية بيانا، يوم أمس الخميس، أدانت فيه "بأشد العبارات" جريمة قتل الشاب عدي صبحي عيّاط، الذي قتل الأربعاء جراء تعرضه لاطلاق نار في المدينة. وقالت البلدية في بيانها، إن "هذه الجريمة النكراء تُعدّ اعتداءً صارخًا على أمن مجتمعنا وسلامته، وهي مرفوضة جملةً وتفصيلًا، ولا تمتّ بأي شكل من الأشكال إلى قيم أهل باقة الغربية وأخلاقهم، ولا تعكس حقيقة نسيجها الاجتماعي المتماسك القائم على الاحترام والتكافل". وأضافت: "إننا نؤكد أن استمرار هذه الجرائم يهدد مستقبل مجتمعنا، ويقوّض شعور الأمان لدى أبنائنا، وهو أمر لا يمكن القبول به أو التعايش معه. وعليه، تطالب البلدية الشرطة بالتحرك الفوري والجدي لكشف ملابسات الجريمة، وملاحقة الجناة وتقديمهم إلى العدالة، وتكثيف جهودها لحماية المواطنين ووضع حدٍّ لهذه الظاهرة الخطيرة. وفي الوقت ذاته، نؤكد أن مواجهة العنف ليست مسؤولية جهة واحدة، بل هي مسؤولية جماعية، تتطلب تضافر جهود الجميع – مؤسسات وأفرادًا – للوقوف صفًا واحدًا في وجه هذه الآفة، والعمل على اجتثاثها من مجتمعنا".